الديوان

المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵎⴰⵡⵉⵏ ⴰ ⵜⵣⵎⵣ
ⵜⴰⵎⴰⵙⵙⵜ ⴰ ⵙⵓⵔⵙⵉⵍ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⴰ

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL
DE L'EGALITÉ ET DE LA FAMILLE

بـــلاغ
اليـوم العـالمـي
للـمـرأة

8 مارس 2021

يحتفل المغرب كسائر بلدان العالم في الثامن من مارس من كل سنة باليوم العالمي للمرأة، وهي مناسبة للتفكير وتقييم التقدم الذي أحرزه المنتظم الدولي في مجال تحقيق المساواة والنهوض بأوضاع النساء والفتيات وحمايتها. كما يشكل كذلك فرصة لإبراز أدوارهن الطلائعية في كل المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. والوقوف على المؤشرات والبرامج الموجهة لتحسين وضعية النساء في جميع أنحاء دول العالم.

ويأتي الاحتفال باليوم العالمي للمرأة هذه السنة في سياق استثنائي مطبوع عالميا بتداعيات انتشار جائحة كوفيد19، والتي وجدت النساء أنفسهن، من جهة، ضمن الفئات الأكثر تضررا من تلك التداعيات، ومن جهة أخرى، في الصفوف الأمامية لجهود مواجهتها. لذلك ركز موضوع هذه السنة على « المرأة في الصفوف القيادية لتحقيق المساواة في عالم كوفيد 19».

كما يتزامن الاحتفال هذه السنة مع الذكرى الأولى «لإعلان مراكش 2020 لوقف العنف ضد النساء»، الذي تم التوقيع عليه تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وهي مناسبة كذلك للوقوف على تنفيذ مختلف الالتزامات الرامية لمحاربة العنف ضد النساء رغم الظرفية الاستثنائية التي ميزت مرحلة ما بعد الإعلان.

وفي إطار جهود وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، يمكن رصد أهم المنجزات المحققة لصالح النساء خلال سنة 2020 من خلال العناصر العامة التالية:

في مجال الحماية من تداعيات جائحة كوفيد 19

عرف الاهتمام بأوضاع النساء في مختلف المجالات حضورا هاما في ظل الإجراءات المتعلقة بالتخفيف من آثار انتشار جائحة كورونا، الاجتماعية، والاقتصادية، التي اتخذها المغرب. وإضافة إلى الدعم المباشر الموجه للفئات المتضررة، في إطار الصندوق الخاص لتدبير الجائحة، والذي هم 6 ملايين أسرة، ووعيا بأن الوضع الوبائي يؤثر بشكل متفاوت على النساء والرجال، ويؤدي إلى تزايد التفاوتات بين الجنسين والتمييز ضد النساء والفتيات، فقد كان من الضروري النظر في الاحتياجات الخاصة والمستجدة من منظور النوع.

وفي هذا الإطار، بادرت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والتعاون البلجيكي، بتاريخ 26 مارس 2020 إلى إطلاق حملة وطنية رقمية للتوعية والتحسيس عبر مختلف وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، ساهم فيها فنانون كبار، وذلك لمنع العنف ضد المرأة والفتيات، ولتوعية المواطنين بأثر الحجر الصحي على تزايد العنف المنزلي ضد النساء والفتيات، وتعريف المعرضات منهن لخطر العنف المنزلي بتدابير الحماية والرعاية المتاحة لهن، وتقديم نماذج حول المشاركة الإيجابية للرجال والفتيان في سياقات الأزمة الصحية، كما تم إطلاق هاشتاج #مغاربة_متحدين_وللعنف_ضد_النسا_رافضين من أجل الترويج الرقمي للحملة والتعبير عن الانخراط في مكوناتها .

وعملت وزارة التضامن التنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في إطار استراتيجيتها في مجال التكفل، وبشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني، على توفير خدمات الإيواء للنساء في وضعية صعبة عبر توفير 63 مركزا يمكنه استقبال النساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي والمحلي، ومد الفاعلين المؤسساتيين بلائحة هذه المراكز.

كما مكنت الجهود المبذولة لحماية الأشخاص في وضعية الشارع من خطر الإصابة بالوباء، و إلى غاية فاتح يونيو 2020، من إيواء 549 امرأة من مجموع 6050 شخص الذين شملتهم المبادرات المحلية التي أطلقتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني وبتعاون مع مختلف المتدخلين، من سلطات محلية ومصالح خارجية لوزارة الصحة، وجماعات ترابية، وجمعيات معنية.

في مجال الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات

نظرا لما تكتسيه الحماية الاجتماعية، بمكونيها التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، من أهمية بالغة في النهوض بمستوى عيش الأفراد وحمايتهم من المخاطر المجتمعية، وخاصة النساء، أطلق المغرب ورش «إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية» واعتبره أولوية استراتيجية من أجل تطوير برامج الدعم والحماية الاجتماعية وإحداث نقلة نوعية في المجال. وقد توج هذا المسار بمصادقة المجلس الوزاري المنعقد يوم 11 فبراير 2021 برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على مشروع قانون -إطار يتعلق بالحماية الاجتماعية.

ويشكل هذا المشروع المجتمعي، ثورة اجتماعية حقيقية، لما سيكون له من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيش الأسر والمواطنين، وصيانة كرامة جميع المغاربة، وتحصين الفئات الهشة، لاسيما في وقت التقلبات الاقتصادية والمخاطر الصحية والطوارئ المختلفة.

ومن منطلق حضورهن البنيوي في المنظومة الاجتماعية المغربية، فإن النساء والفتيات سيكن أكبر المستفيدين من الدمج الاجتماعي القوي والفعال المتوقع من هذا الورش الاجتماعي الأول من نوعه في المغرب، مما سيساعد بشكل فعال في إدماجهن في التنمية.

وعلى صعيد آخر، شكلت النساء والفتيات الشريحة الأولى المشمولة بالاستهداف بجهود المساعدة الاجتماعية غير قائمة على الاشتراك، الموجهة للشرائح الاجتماعية الهشة والأسر ذات الدخل المحدود، وذلك من خلال صناديق للدعم المباشر، كصندوق دعم التماسك الاجتماعي، الذي يتضمن عدة برامج، منها برنامج لدعم الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى، وبرنامج لتحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعة إعاقة، وآخر لتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة. كما يشمل أيضا برنامجا لمحاربة الهدر المدرسي (برنامج «تيسير» للتحويل المالية المشروطة)، وبرنامج المبادرة الملكية «مليون محفظة». ومن بين صناديق الدعم المباشر نجد أيضا صندوق التكافل العائلي المخصص لدعم المطلقات، وغيرها.

وقد بلغ عدد المستفيدات الأرامل من الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة، الحاضنات لأطفالهن اليتامى، إلى حدود دجنبر 2020، ما مجموعه 107.314 أرملة، يحضن ما يقارب 192.911 يتيم ويتيمة. كما استفاد أزيد من 53 بالمائة من النساء من نظام المساعدة الطبية إلى نهاية 2017 ، مقابل 47 بالمائة من الرجال، بما يحقق استفادة أكثر من 5.24 مليون أسرة.

وفي مجال إدماج المرأة في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية، عرفت نتائج المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، المنظمة خلال شهر فبراير الماضي، نجاح 120 امرأة، بنسبة 30% من مجموع الناجحين البالغين 400 شخص. وقد شكلت النساء 33% من مجموع الأشخاص المترشحين لاجتياز هذه المباراة. وسجلت المرأة حضورا متفوقا ضمن الناجحين في بعض التخصصات، حيث مثلت 81% من الناجحين في تخصص التقني، وقرابة 54% في التقني المتخصص.

في مجال تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا

بخصوص النهوض بالوضعية الاقتصادية للمرأة المغربية، شهدت سنة 2020 إطلاق برنامج وطني واعد يهدف إلى الرفع من مشاركة النساء في سوق الشغل وتمكينهن اقتصاديا.

فتنفيذا للبرنامج الحكومي 2017-2021 وتنزيلا لمحاور الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، وضعت الوزارة، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للنساء، البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 «مغرب التمكين»، وذلك من أجل تعزيز الإطار المؤسساتي وتطوير الفرص الاقتصادية لصالح النساء بهدف الرفع من مشاركتهن في سوق الشغل وتمكينهن اقتصاديا. وفق مقاربة تمكّن من تحقيق التقائية برامج ومشاريع مختلف المتدخلين، ويضمن التنسيق مع جميع القطاعات الحكومية.

ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة أهداف استراتيجية يتعين تحقيقها بحلول عام 2030 مواءمة مع أهداف التنمية المستدامة:

- الوصول إلى 30٪ من معدل شغل الإناث مقابل 19٪ في 2020؛
- مضاعفة نسبة خريجات التعليم المهني لتبلغ 8٪.
- تعزيز بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحمايتهن وتعزيز حقوقهن.

ومن المهم تسجيل أمر هام، وهو أنه مباشرة بعد اعتماد البرنامج تم إطلاق ديناميكية تنزيله الترابي بشراكة مع عدد من الجماعات الترابية ومع جمعيات المجتمع المدني. وفي هذا الإطار، وخلال الأربعة أشهر الأولى من عمر البرنامج، تم توقيع 12 اتفاقية شراكة مع الجماعات الترابية (شملت 6 جهات و6 مجالس جماعات)، وبغلاف مالي إجمالي بلغ 175 مليون درهم ساهمت فيه

وزارة التضامن بما قدره 51 مليون درهم، و الجماعات الترابية بـ 124 مليون درهم.

وتعمل الوزارة على توسيع شراكات التنزيل الترابي للبرنامج ليشمل باقي الجماعات الترابية.

و في إطار برنامج الشراكة مع الجمعيات (نسخة 2020-2019) ، من أصل 158 مشروعا المقرر تمويلها بغلاف إجمالي يناهز 20 مليون درهم، 45 مشروعا تهم مجال التمكين الاقتصادي للنساء خاصة في العالم القروي، وتمثل أزيد من 28 % من مجموع المشاريع، بغلاف مالي يناهز 6 ملايين درهم (يمثل 30% من مجموع تمويل البرنامج).

في مجال مناهضة العنف والتمييز ضد النساء

انخرط المغرب منذ عقود في الجهود الرامية إلى الحد من ظاهرة العنف الممارس ضد النساء، سواء من خلال الحملات التحسيسية التي باشرها، والتي بلغت نسخها لحد الآن 18 حملة وطنية سنوية، أو البنيات المؤسساتية للاستقبال والتكفل أو الإصلاحات التشريعية التي أرساها، لحماية النساء من كل أشكال العنف، وضمان بنيات للتكفل والحماية.

لقد شكل القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2018، قفزة نوعية في الترسانة القانونية المغربية، من حيث زجر مرتكبي العنف، والوقاية منه، وحماية والتكفل بضحايا العنف.

وبعد مرور سنتين من التطبيق، يمكن تلخيص حصيلته المرحلية في نقاط أساسية، تتعلق بصدور مجموعة من الأحكام الإيجابية ذات الصلة بالأوامر الحمائية الاستعجالية، من قبيل منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها، أو التواصل معها بأي وسيلة، والأمر بخضوع المعتدي لعلاج نفسي ملائم لمدة 6 أشهر بمستشفى الصحة النفسية، إرجاع المحضون مع حاضنته إلى السكن المعين له من قبل المحكمة، كما صدرت أحكام قضائية تعاقب على العنف النفسي طبق القانون 103.13، وإقرار إمكانية الجمع بين أكثر من تدبير للحماية في الأحكام الصادرة في قضايا العنف ضد النساء، كمنع المحكوم عليه في قضية عنف زوجي من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان وجودها أو التواصل معها بأي وسيلة لمدة سنة من تاريخ تبليغه هذا القرار والحكم عليه كذلك بالخضوع خلال مدة سنة لعلاج نفسي ملائم.

و تفعيلا لمضامين البرنامج الحكومي، لا سيما الإجراء المتعلق بـــ «إطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء»، أعدت الحكومة السياسة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء في أفق2030- وفق مقاربة تشاركية ورؤية جديدة متفق بشأنها لمواكبة الإصلاحات القانونية المنجزة لحماية النساء في مختلف المجالات ومختلف مراحل العمر، ولتفعيل مختلف الالتزامات الوطنية والدولية المترتبة عن هذه الإصلاحات.

ولقد تشكل مسار المشاورات المتعلق بالسياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في

أفق 2030 من 7 لقاءات تشاورية عُقدت خلال شهري نونبر ودجنبر 2020، مع الأطراف المعنية، وخلصت إلى تحديد الرهانات والتحديات المتوقعة حول هذه السياسة العمومية، كالآتي:

- تحويل ظاهرة مناهضة العنف ضد النساء والفتيات لقضية مجتمعية،
- تعزيز إجراءات الوقاية مع السلطات الحكومية الفاعلة،
- رفع مستوى الوعي بالتطورات المجتمعية، ولا سيما فيما يتعلق باستحداث أشكال ووسائل جديدة للعنف ضد المرأة،
- تعزيز تعبئة مختلف الفاعلين في المجتمع المدني وهو ما يشكل عاملا رئيسيا في نجاح مبادرات مكافحة الظاهرة،
- ضمان توفير بيئة آمنة وسالمة للنساء والفتيات.

كما تمت هيكلة السياسة العمومية وفقًا للركائز الأربع المعترف بها دوليًا: الوقاية، والحماية، والتكفل والمتابعة القضائية.

ومن أجل تعبئة الجانب العلمي والترابي ضمن جهود محاربة ظاهرة العنف ضد النساء، تم الانفتاح، من جهة، على الجامعة، ومن جهة ثانية على الجماعات الترابية. وتم تنظيم أيام دراسية مع الجامعات لتعميق المعرفة بالظاهرة، حيث فتح نقاش علمي وأكاديمي حول مختلف جوانبها. كما تم تنظيم أيام دراسية مع الجماعات الترابية، لتعميق النقاش حول أدوارها في المساهمة في جهود محاصرة الظاهرة.

في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف

التكفل بالنساء ضحايا العنف أحد المحاور الأساسية التي تشكل انشغالا كبيرا للوزارة وجعلته ضمن أولياتها الكبرى، كما اتخذته موضوعا للحملة الوطنية التحسيسية 18 لوقف العنف ضد النساء، وذلك إيمانا منها بأن ضمان تكفل جيد هو مدخل رئيسي يصون كرامة المرأة ويسهل ولوجها الفوري للخدمات.

وفي هذا الإطار، اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير المهيكلة، أهمها:

تعزيز الإطار التشريعي لتحديد شروط تقديم خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف، من خلال

- مواكبة تنفيذ مقتضيات القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء 103.13، وكذا مرسومه التطبيقي رقم 2.18.856، الذي تناول مجموعة من الوضعيات التنظيمية التي تنصرف بالأساس على آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف،
- إعداد النصوص التطبيقية للقانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وخصوصا دفتر

التحملات الخاص بالمراكز المتعددة الوظائف التي تقدم عدة خدمات تكفلية لفائدة النساء ضحايا العنف.

تطوير شبكة الخلايا المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف

منذ تنصيب «اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف» في شتنبر 2019، تم تطوير شبكة الخلايا المؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف لتصل الآن إلى أزيد من 96 خلية على مستوى المحاكم و113 خلية على مستوى المستشفيات و132 خلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف على مستوى مصالح الأمن الوطني، والعشرات من الخلايا بمختلف مصالح الدرك الملكي، بالإضافة إلى الخلايا المركزية المحدثة بمراسيم على مستوى القطاعات الخمس الأساسية (العدل، رئاسة النيابة العامة، الصحة، المرأة والشباب والرياضة) ومؤسستي الدرك الملكي والأمن الوطني.

تطوير شبكة مراكز الإيواء المؤسساتية

في إطار تعزيز البنيات الخاصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف، عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني على إحداث وتهيئة وتجهيز ما مجموعه 65 فضاء متعدد الوظائف للتكفل بالنساء ضحايا العنف على المستوى الجهوي والمحلي، إضافة إلى 20 فضاء جديدا العمل جار لتكون جاهزة خلال سنة 2021، ليصل المجموع إلى 85 فضاء متعدد الوظائف للنساء رصدت لها الوزارة دعما ماليا وصل إلى 86 مليون درهم (منذ 2015).

التأطير المعياري لخدمات الإيواء والتكفل بالنساء ضحايا العنف

استحضارا لأهمية معيرة الخدمات داخل الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء، وتفعيلا لمقتضيات القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، عملت الوزارة على إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بدفاتر الشروط الخاصة لتحديد شروط وكيفيات تقديم خدماتها وكذا المعايير والمبادئ والمؤهلات المطلوب توفرها في المستخدمين بهذه الفضاءات. وسيمكن دخول هذا القانون حيز التطبيق من التحديد الدقيق لاختصاصات المتدخلين في مجال التدبير، ودعم وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وأعمال المراقبة والتفتيش، وغيرها، مع استحضار البعد المجالي ومبدأ التخصص وغيرها.

إطلاق برنامج تكفل لتكوين الفاعلين في منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف

تم إعداد وإطلاق برنامج «تكفل» لتكوين الفاعلين في منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف لثلاث سنوات.

وتم تنظيم الدورة الأولى من التكوين عن بعد لفائدة الموارد البشرية المتدخلة في سلسلة التكفل بالنساء ضحايا العنف، خاصة مسيري الفضاءات متعددة الوظائف وشركاء هذه الفضاءات من 14

إلى 18 دجنبر 2020 بمشاركة حوالي 450 مستفيد ومستفيدة من المحاور الخمس التالية:

- تقنيات الاستقبال والاستماع والتوجيه
- الإطار المعياري القانوني الوطني لمحاربة العنف ضد النساء
- الإطار المعياري القانوني الدولي لمحاربة العنف ضد النساء
- أدوار ومسؤوليات مدراء الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء طبقا للقانون 65.15
- الأسس النظرية لدورة العنف ضد المرأة.

إعداد بروتوكول «حماية» لمواكبة النساء داخل مراكز الإيواء

لتعزيز منظومة التكفل بالنساء ضحايا العنف، تم إعداد بروتوكول «حماية» لمواكبة النساء داخل مراكز الإيواء وإعدادهن للخروج وفتح آفاق لتمكينهن بتنسيق مع المتدخلين المعنيين بالتكفل، والذي يعتبر من بين الالتزامات الواردة في «إعلان مراكش لوقف العنف ضد النساء» الذي وقعت عليه الوزارة إلى جانب ست قطاعات حكومية، تحت الرئاسة الفعلية للأميرة الجليلة لالا مريم في مارس 2020. وتعزيزا لهذا الورش عملت الوزارة على إعداد برنامج وطني شامل لدعم قدرات كافة المهنيين العاملين في هذه الفضاءات وهو البرنامج الذي تم تنفيذ دوراته التكوينية الأولى.

تقوية الشراكة مع المجتمع المدني ودعم مراكز الاستماع

أولت الحكومة المغربية أهمية كبرى للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز وتحسين خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف، وفي هذا الإطار يقدم القطاع المكلف بالمرأة دعما ماليا يمتد على 3 سنوات للمشاريع التي تروم إحداث أو تطوير مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف وخصوصا بالعالم القروي، وذلك لضمان استمرارية وجودة الخدمات التي تقدمها هذه المراكز للنساء ضحايا العنف، وهكذا تم دعم 288 مركزا للاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف، خلال الفترة ما بين 2012 و2020، بما مجموعه 60.1 مليون درهم. وأسفرت عملية انتقاء مشاريع طلب الدعم برسم نسخة 2020-2019 لبرنامج الشراكة مع الجمعيات، عن دعم 65 مشروعا في مجال الاستماع والتوجيه للنساء والفتيات ضحايا العنف، بميزانية إجمالية تناهز 7 ملايين درهم، وتمثل أزيد من 41% من مجموع المشاريع.

في مجال تحقيق المساواة

من أجل رصد وقع وأثر مختلف المبادرات المؤسساتية التي تترجم الجهود المبذولة لتجسيد المساواة الفعلية في جميع الحقوق التي كرسها الدستور، ولتتبع وضعية المؤشرات المستهدفة بهذه المبادرات والبرامج، عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على إعداد نشرة إحصائية دورية شاملة، هي الأولى من نوعها، هي «نشرة المساواة». والتي تحتوي على

قاعدة مؤشرات محينة ومصنفة حسب أنواع الحقوق الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية وغيرها، وذلك حسب الجنس والمجال الحضري والقروي.

وتم إعداد نشرة المساواة في تقاطع مع المؤشرات الدولية، وخصوصا أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة2030-، لمواكبة السياسات العمومية للنهوض بحقوق النساء وحمايتها، وقياس أثرها الفعلي على مسيرة المساواة بين النساء والرجال، وتوفير أداة للمساعدة على اتخاذ القرار، تمكن من تحديد مكامن القوة والتفاوتات التي يتعين معالجتها.

وترمو «نشرة المساواة» المساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الحيوية، نذكر منها:

- توفير وسيلة لقياس تطور المؤشرات المتعلقة بالمساواة في مختلف المجالات.
- توفير وتيسير الولوج إلى المعلومة المحينة والشاملة حول المساواة للباحثين والأكاديميين والإعلاميين والفاعلين العاملين في مجال النهوض بحقوق النساء وحمايتها، والمهتمين (توجد بصيغة pdf بالمكتبة الرقمية على موقع الوزارة: https://social.gov.ma)
- توفير مرجع إحصائي علمي موحد وشامل ومحين حول المساواة بالمغرب.
- توفير أداة للمساعدة على اتخاذ القرار.
- المساهمة في تعزيز المقاربة الشمولية للمساواة.

وتعتبر «نشرة المساواة» التي ستصدر بشكل دائم كل سنة، بمثابة «بارومتر» لقياس تطور المساواة في المغرب في مختلف المجالات، وهي بذلك أداة علمية حيوية في تقييم ورش المساواة في المغرب.

ختاما

لقد شهد تدعيم النهوض بحقوق المرأة في المغرب مسارا متميزا في العقود الأخيرة على كافة المستويات، خاصة فيما يخص الإصلاحات التشريعية، وكذلك العديد من البرامج التي تهدف إلى الحماية الاجتماعية وترسيخ مبدأ المساواة وإدماج مقاربة النوع في جميع السياسات الحكومية، إلا أن هذا المسار، وكما هو الحال في العديد من الدول، لازالت تعترضه تحديات خاصة تلك المرتبطة بالمشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة المغربية.

وختاما نتوجه لكل نساء العالم، ولنساء المغرب بالخصوص، بتحية تقدير وإجلال، على صمودهن، ونضالهن المستمر من أجل تحقيق مشاركتهن الكاملة والتمكين لهن في مختلف المجالات. ونهنئهن بيومهن العالمي، راجين من الله أن ييسر لهن كل أسباب التمكين والرفاه والسعادة.